الآثار والهوية الوطنية سورية مثالًا

عبدالباسط سيدا[1]

أولًا: مقدمة

تُعد الآثار الوجه المادي المعبر عن إنجازات البشر الذين تعاقبوا على العيش في منطقة من المناطق؛ أو تمكنوا بوصفهم قوة خارجية غازية خلال مراحل الضعف والصراع من التحكّم، وبناء صروح حضارية فيها. واستطاعوا في الوقت ذاته الاستفادة مما كان قائمًا موجودًا في تلك المناطق، ولجؤوا في ظروف معينة إلى الاستيلاء عبر طرق شتى على الكنوز الأثرية، ونقلوها إلى بلدانهم، لتكون ضمن مجموعة المقتنيات الخاصة لبعض الأشخاص من تجار الآثار، أو المهتمين بها، أو أن تعرض في الفضاء العام لتكون بمنزلة التعبير عن الهيبة وروحية الهيمنة التي سادت في مرحلة النزوع الإمبراطوري التي شهدتها الدول الكبرى معظمها في المستويين الإقليمي والدولي. ويُشار في هذا السياق -على سبيل المثال لا الحصر- إلى المسلّة المصرية التي نُقلت إلى فرنسا بعد أن أهداها والي مصر محمد على باشا (1769-1849) عام 1833/1830 لملك فرنسا لوي فيليب الأول (1773-1850) بهدف تحسين العلاقات بين البلدين. وهكذا تبرّع الوالي بشيء لا يملكه، وقدّم كنزًا تاريخيًا وطنيًا، هو في الأصل ملك مصر وشعبها إلى شخص أو دولة ليس من حقه/ حقها الاستيلاء على تحفة وطنية خاصة بشعب آخر تحت اسم (هدية)[2]. والأمر نفسه بالنسبة إلى المسلة المصرية الأخرى التي استولى عليها الإمبراطور البيزنطي ثيودوسيوس الكبير 347-395م، ونقلها بحرًا إلى قسطنطينية/ إسطنبول عام 390م[3].

وفي سياق الموضوع ذاته، لا بد هنا من ذكر بوابة عشتار التي اكتشفها المنقبون الألمانيون، ومنهم روبرت كولدواي (Robert Koldewey 1855-1925)، في أواخر القرن التاسع عشر، ثم نقلت إلى برلين حيث أعيد تركيبها، ووضعت في متحف بيرغامون. وقد طالب بها العراق لاحقًا، إلا أن البوابة الأصلية ما زالت في برلين[4].

يضاف إلى ما تقدم آلاف من الألواح المسمارية والقطع الأثرية والنصب التي أخذت من ماري وسومر وبابل وبقية المواقع الأثرية التي اكتشفت في كل من سورية والعراق وغيرهما في دول المنطقة الأخرى؛ وهي تعرض راهنًا في أشهر المتاحف العالمية، وفي مقدمتها متحف لوفر، ومتحف برلين، والمتحف البريطاني، ومتاحف نيويورك، وإسطنبول، وفيلادلفيا، وشيكاغو، وبنسلفانيا وغيرها. وثمة كثير من المواد التي ما زالت في المخازن الخاصة بالأفراد والمتاحف الدولية تنتظر استكمال الدراسات.

وحينما نتناول موضوع الآثار في أي مجتمع من المجتمعات، لا بد أن نبحث في العلاقة بين التاريخ والآثار، والآثار والعلوم الخاصة بالإنسان (الأنثروبولوجيا) من جهة ثانية، إلى جانب أهمية التمييز بين السمات أو العلائم التي تشكل جزءًا من الهوية الثقافية لهذا المجتمع أو ذاك، والآثار المادية المتمثلة في الصروح العمرانية (القصور والمسارح والحصون والقلاع والمدافن وأنصاب (أقواس) النصر، والنصوص القانونية والأدبية والحكم والأمثال المحفورة على جدران الكهوف والمعابد والقصور وفي قمم الجبال وعلى قطع الأجر والأنصاب الحجرية).

أما التاريخ، فهو يعتمد بالدرجة الأولى على الأدبيات المكتوبة، ويُذكر في هذا المجال نصوص الوثائق والمعاهدات

(1) أكاديمي وسياسي سوري.

(2) وائل جمال، "الحضارة المصرية: أسرار مسلة مصرية تزين قلب باريس" موقع بي بي سي، (18 تموز/يوليو، 2018).
https://www.bbc.com/arabic/art-and-culture-44866541

(3) . للمزيد حول هذا الموضوع راجع:
د.م، "معالم إسطنبول التاريخية "المسلة المصرية" و" العمود الأفعواني""، جريدة زمان التركية، (06.07.2023). https://2u.pw/WnRots4
شيرين الكردي، "دراسة أثرية جديدة حول المسلة المصرية بإسطنبول"، موقع أخبار اليوم، (19.09.2021). https://2u.pw/zlWdjXM

(4) د.م، " برلين- افتقاد "عشتار" بعد إغلاق متحف بيرغامون لأربع سنوات، موقع DW، (28.03.2023). https://2u.pw/7oN9uEA

والنذور والرسائل والمشاهدات والروايات الموثقة كتابيًا.

ويعتمد التاريخ على نتائج أبحاث الآثاريين، والتفسيرات والتحليلات والاستنتاجات التي يقدمونها، من أجل استخدامها مادة داعمة لصياغة السرديات التاريخية التي غالبًا ما تتلون مع أمزجة الحكام في العصور التاريخية المعنية، ورغباتهم، ومساعيهم الرامية إلى إسباغ صيغة من الأسطرة على أدوارهم وأعمالهم.

وتعد الآثار بوصفها مادية قائمة بصورة مستقلة عن الذات العارفة (ذات الباحث)، يمكن مشاهدتها ومعاينتها من قبل المهتمين من الأدلة الموضوعية البادية للعيان التي يمكن للباحثين دراستها، ووضعها في سياقاتها الموضوعية، وذلك حتى تكون النتائج أقرب إلى ما يُحتمل أنه كان، أو حدث فعلًا.

ولكن الموضوعية التي تنسب إلى علم الآثار لا يمكن لها هي الأخرى أن تكون كاملة مثل حقائق الفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية الأخرى، إذ إنها تتأثر هي الأخرى بنزعات الباحثين ورغباتهم في إبراز جوانب محددة على حساب جوانب أخرى، أو التأثر بالأحكام المسبقة الناجمة عن النزعات العنصرية الواضحة المعلنة أو المضمرة المقنعة، أو التأثيرات الدينية التي تميل إلى التقليل من شأن ما أنجزه أتباع الديانات الأخرى أو القديمة[5].

وتؤدي السرقات التي تتعرض لها المواقع الأثرية، والتنقيبات العشوائية المنافية لأبسط القواعد المطلوبة في التنقيب عن الآثار والعناية بها وحفظها؛ هي الأخرى إلى إخراج كثير من اللقى الأثرية من سياقاتها التاريخية، الأمر الذي يجعل من عملية تقديم تصور موضوعي، وتفسير منطقي حول واقع الإنجازات والأحداث التي كانت في الماضي من الأمور شبه المستحيلة.

وفي مقاربتنا واقع التداخل بين علمي التاريخ والآثار[6] في المنطقة، لا بد من التركيز على أن كثيرًا من المواد التاريخية المكتوبة التي تشمل الاتفاقات والرسائل والنذور، ووصف الأحداث، وأخبار الانتصارات، وغيرها؛ وهي إما محفورة في الصخور، أو مكتوبة عليها أو على جدران المعابد والقصور، أو مطبوعة على الألواح الطينية المحفوظة بعناية في أرشيفات (محفوظات) كانت في المنطقة موضوع البحث، وهي أرشيفات المعابد والقصور والمكتبات التي تضمها. وكانت ثمة كتابات ورموز محفورة أو مكتوبة ومرسومة على قطع الآجر التي بنيت منها الأبراج والجدران والصروح العمرانية، ما يؤكد ضرورة إجراء مقارنة دقيقة بين المؤرخين وعلماء الآثار، والتحلي -قدر الإمكان- بقسط كبير من الموضوعية للتمكن من تقديم صورة أقرب إلى الواقع الذي يعتقد أنه كان، وذلك بغية تحديد ماهية جملة المتغيرات والإنجازات والأحداث التي عرفتها المنطقة موضوع البحث.

وفي هذه السياق تجدر الإشارة إلى مسألة بقاء مساكن الناس العاديين بصورة عامة خارج نطاق دائرة اهتمام المنقبين، وجهدهم، وذلك للمحافظة على الوقت والتكاليف. وما حُصِل عليه من لقى أثرية تخص الحياة اليومية الخاصة بهؤلاء الناس كان في معظم الأحوال نتيجة المصادفات أو اهتمامات أبناء المنطقة، ولم يكن نتيجة جهد بحثي كان من بين أهدافه معرفة الواقع الذي عاشه هؤلاء الناس، وطريقة تفكيرهم، وأساليب الحياة التي عاشوها، وطبيعتها.

تتناول هذه الورقة البحثية العلاقة بين الآثار والهوية الوطنية، وستكون سورية النموذج الذي ستتمحور حوله الورقة بصورة أساس.

وحتى لا نرهق القارئ بمناقشات ومماحكات نظرية أكاديمية، تأخذ عادة قسطًا كبيرًا من الوقت والجهد من المتخصصين، سنقسّم الورقة إلى ثلاثة أقسام رئيسة؛ القسم الأول يتمحور حول مفهوم الهوية وعلاقته بمفهوم الانتماء، وسنعمل ضمن حدود المستطاع بيان طبيعة هذه المفهوم على الصعيد الوظيفي، ومن ناحية الثبات والتحول في مستوى الأفراد والجماعات، وفي مستوى المجتمع بأسره.

وسنبحث في العلاقة بين مفهومي الهوية والانتماء،

(5) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

Thomas Wallerström, "Arkeologin och kampen om land och vatten-personliga reflektioner kring ett bruk av det förflutna i Nordskandinavien".
Bodil Petersson & Peter Skoglund (red), Arkeologi och Identitet. Institutionen för antikens historia, (Lunds universitet, Lund, 2008), S 289–298

(6) حول هذا الموضوع راجع: الشيخ قادر مظفر، "علم الآثار والهوية الوطنية"، ج1، ع1، مجلة الدراسات التاريخية الجزائرية، (01-01-1986)، ص 104.

والعلاقة بينهما وبين الأيديولوجيات التي سادت في الشرق والغرب عبر العصور، وفي مقدمة هذه الأيديولوجيات: الدينية والقومية ومن ثم الوطنية، خاصة في الدول التي تتسم بتنوعها الثقافي المرتبط أساسًا بالتعددية الأقوامية والدينية والمذهبية والحضارية بصورة عامة.

أما في القسم الثاني، فسنركز الجهد على الواقع الأثري وتنوعه وأهميته في سورية، والعقبات التي واجهت التنقيبات الأثرية، وما زالت تواجهها، ولا سيما في السنوات الأخيرات. وسيكون القسم الثالث بمنزلة الحصيلة التي ستتضمن جملة الخلاصات التي نرى أهمية التركيز عليها في سياق العلاقة بين الهوية الوطنية والآثار، وبخاصة في ظل واقع التمزّق الذي تعيشه سورية راهنًا في مستوى المجتمع والدولة.

ثانيًا: حول مفهوم الهوية الوطنية سوريًّا[7]

مفهوم الهوية الوطنية، أو ما يعرف اختصارًا في كثير من الأحيان بمفهوم الهوية هو من المفهومات الحديثة نسبيًا، وذلك على صعيد التأسيس النظري له، وتوظيفه في ميدان تعزيز شعور الجماعة الوطنية بترابطها عبر تأكيد اشتراكها في جملة من العوامل التي تضفي على الجماعة المعنية -على الرغم من تعددية انتماءاتها المجتمعية الفرعية سواء على الصعيد الديني والمذهبي، أم على الصعيد القومي[8]- صيغة من صيغ الشعور بالانتماء المشترك الذي يتجسد في الوطن غالبًا، والنسيج المجتمعي المتكامل. والعلاقة بين الأوطان ونسيجها المجتمعي في منطقتنا علاقة قديمة سابقة على تبلور الحدود السياسية الحديثة للدول-الأوطان التي ظهرت في إقليمنا بعد الحرب العالمية الأولى 1914-1918 بناء على اتفاقيات دولية إقليمية، أصبحت مع الوقت من المسلمات العملية التي يُتَمسك بها، على الرغم من عدم اعتراف دعاة الأيديولوجيتين العابرتين للحدود الوطنية وأنصارهما وأتباعهما بهذه الأخيرة. ونشير هنا على وجه التحديد إلى معتنقي الأيديولوجية القومية والأيديولوجية الدينية.

مفهوم الهوية من المفهومات المتغيرة المتحولة باستمرار من جهتي الدلالة والمضمون، وذلك وفق المستجدات التي تطرأ على البنية المجتمعية والواقع السياسي لهذا المجتمع أو ذلك؛ وتفاعلها مع التحولات الإقليمية والدولية أيضًا، وانعكاسات ذلك كله في الوضع الخاص لمجموعة من البشر يعيشون ضمن كيان جغرافي سياسي معترف بحدوده الدولية بموجب الاتفاقات والمعاهدات الدولية منذ معاهدة وستفاليا 1648، مرورًا بمعاهدتي سيفر 1920 ولوزان 1923، واتفاقية يالطا 1945، إلى جانب الاتفاقات الفرعية والثنائية التي كانت ضمن إطار المعاهدات المشار إليها.

وما هو ملاحظ في هذا السياق أن كثيرًا من أصحاب الأيديولوجيات الشمولية في منطقتنا ما زال يميل إلى عد القومية أو الديانة والمذهب أيضًا عنصرًا رئيسًا في تحديد هوية هذه المجموعة البشرية أو تلك من المجموعات التي تضمها الدول التي شُكلت في منطقتنا بعد الحرب العالمية الأولى، وحصلت غالبيتها على استقلالها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية 1939-1945، (وسورية هي واحدة من هذه الدول)؛ وذلك بناء على الاتفاقيات التي عقدت بين الدول الكبرى التي كانت تتحكم في عملية صياغة المعادلات الإقليمية التي تسير بموجبها منطقتنا، وما زالت. ويُشار هنا إلى كل من بريطانيا وفرنسا على وجه التحديد بعد الحرب العالمية الأولى، ومن ثم الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق (تعد روسيا نفسها وريثته راهنًا) في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

واليوم تحاول الصين وألمانيا وعدد من الدول الإقليمية المؤثرة أن تتشارك مع القوى الغربية المحورية، ومع روسيا إلى حد ما، في تحديد ملامح المعادلات الإقليمية والدولية الجديدة، وانعكاساتها المحتملة في مختلف أنحاء العالم.

(7) حول التصورات والمناقشات الجارية راهنًا بشأن مفهوم الهوية الوطنية السورية راجع على سبيل المثال:

بدرالدين عرودكي، "الهوية الوطنية السورية بين الإشكالية والالتباس- التاريخ والواقع والمستقبل"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، (2 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020).

الهوية الوطنية السورية بين الإشكالية والالتباس - مركز حرمون للدراسات المعاصرة (harmoon.org)

باسيليوس زينو، "إعادة بناء الهوية الوطنية السورية في مواجهة الطائفية"، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، (بيروت: الأمم المتحدة، الأسكوا، 2018).

https://nafsprogramme.info/sites/default/files/2022-08-Identity%20in%20Syria-Ar.pdf

(8)Thomas Wallerström, "Arkeologin och kampen om land och vatten, personliga reflektioner kring ett bruk av det förflutna i Nord Skandinavien", Ibid, S 66–67.

ثمة علاقة وثيقة بين مفهومي الهوية الوطنية والانتماء؛ وفي المقابل ثمة عملية خلط بين الهوية الوطنية والهوية القومية أو الدينية، تكون في الأحيان معظمها ناجمة عن دوافع أيديولوجية بالدرجة الأولى، أو ربما بسبب الجهل أو التجاهل. فثمة من يربط بين الهوية الوطنية والانتماء القومي أو الديني والمذهبي أيضًا، مع إهمال واضح لأهمية الانتماءين الجغرافي والمجتمعي بالمعنى الواسع لهذين المفهومين، على الرغم من أن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي شُكلت بموجبها دول المنطقة، وحددت الإطار الجغرافي الذي يضم المكونات المجتمعية كلها التي تؤلف قوام هذا الشعب أو ذاك بالمعنى السياسي، وليس بمعناه العرقي العنصري أو الديني أو المذهبي. وهذا الإطار الجغرافي هو الذي يمثل الحدود السياسية لهذه الدولة أو تلك من الدول التي شهدتها منطقتنا منذ حوالى مئة عام وأكثر.

فمفهوم (الوطني) يختلف بمخزونه العاطفي الروحي ودلالاته وأبعاده السياسية عن مفهومي (القومي) و(الديني). هذا على الرغم من التداخلات القائمة بين الدوائر الثلاث (ونعني بها كلًا من الدائرة الوطنية والقومية والدينية) في دول المنطقة معظمها. ما يميز دول المنطقة بصورة عامة يتشخص في حالة اللاتجناس القومي أو الديني أو المذهبي، وهي حالة شاملة تقريبا بدرجات متفاوتة في أنحاء العالم معظمها، ولكن الفرق بين مختلف الدول والمجتمعات يكمن في هذا المجال في كيفية التعامل مع التنوع والتعدد، وكيفية إدارتها إياهما.

لقد خضعت دول منطقتنا على مدى قرون طويلة للدولة العثمانية (1517-1922) التي تعاملت مع مختلف المناطق الخاضعة لها بالعقلية الإمبراطورية المتسامحة نسبيًا في ميدان التعامل مع مختلف القوميات والأديان والمذاهب[9]. غير أن هذه العقلية تحوّلت في أواخر حكم الدول المعنية بفعل توجه الاتحاديين القومي، وكان ذلك تحت تأثير هيمنة الأيديولوجية القومية، والنزوع نحو بناء الدول القومية في أوروبا[10]؛ وهي العملية التي لم تكتمل لاحقًا، وظلت موضع خلاف وتداخل خصوصًا في سويسرا وبلجيكا وألمانيا وفرنسا وهولندا ودول البلقان، وغيرها.

ولكن مع تأسيس السوق الأوروبية المشتركة 1951، ومن ثم الانتقال إلى الاتحاد الأوروبي 1991، باتت المصالح الاقتصادية المحور الأساس الذي تمفصلت حوله السياسات والعلاقات بين الدول في أوروبا.

واليوم، مع تنامي النزعات القومية والعنصرية مجددًا في مختلف الدول الأوروبية؛ الشرقية منها والغربية، هناك خشية جدية على مستقبل الاتحاد الأوروبي، ومستقبل هذه التجربة بصورة عامة، هذا مع أن الاتجاه العام في الدول الأوروبية يميل حتى الآن إلى المحافظة على المصالح الاقتصادية عبر التعاون، وليس عبر الانطواء أو الانعزال القومي العنصري. ولعل هذا ما يستنتج من بروز توجه لافت بين الأوساط الشعبية البريطانية يميل إلى عد عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من الأخطاء الكبرى التي دفع المواطن البريطاني ثمنها غاليًا قبل الآخرين، وسيظل يدفع[11].

ثمة من يكتب ويقول ويؤكد باستمرار أن الدولة الوطنية قد أخفقت في منطقتنا. ولكننا إذا دققنا النظر أكثر، والتزمنا الضبط الاصطلاحي، إذا صح التعبير، سنجد أن الإخفاق الذي يجري الحديث عنه في هذا المنحى يتمثل في إخفاق الأيديولوجيات القومية والدينية التي التزمتها الأنظمة الحاكمة العسكرية الجمهورية ومعارضاتها في منطقتنا، وهي الأيديولوجيات التي رفض أصحابها من المثقفين ومن السياسيين التعبويين الاعتراف بالحدود السياسية الجديدة، وهي الحدود المحمية بإرادات الدول الكبرى. فقد رأى هؤلاء أن الدول الجديدة بمنزلة أقاليم أو محطات أولية على طريق تحقيق الوحدة الكاملة للأمة القومية أو الدينية، وفي الحالتين أهملت المكونات المجتمعية الأخرى التي لا تتوافق هوياتها المجتمعية القومية والدينية والمذهبية مع الهوية العامة، أي هوية الأغلبية التي يسعى أصحاب الأيديولوجيات المعنية لفرضها على دولة وحدة الأمة المنتظرة، وهو الأمر الذي لم يتحقق حتى

(9) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: ألبرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية، كمال خولي (مترجمًا)، أنطوان ب. نوفل (مراجعًا)، ط.2، (بيروت: نوفل، 2002)، ص 261-288.

(10) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: د.م، تركيا،" جمعية الاتحاد والترقي منظمة علمانية تركية أسقطت الخلافة العثمانية"، موقع الجزيرة: الموسوعة، (24-3-2023).

جمعية الاتحاد والترقي.. منظمة علمانية تركية أسقطت الخلافة العثمانية | الموسوعة | الجزيرة نت (aljazeera.net)

(11) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: محمد عزت، "البريطانيون نادمون على بريكست" هل تعود بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي؟"، موقع الجزيرة، (20-2-2023). https://2u.pw/YBQQard

الآن، ويبدو أنه في ظل المتغيرات والتطورات والأحداث التي كانت لن تتحقق في المستقبل المحتمل إلا بمعجزة، وما زالت كذلك، وذلك لأن مجتمعاتنا ودولنا باتت أكثر ضعفًا بل تحولت إلى كيانات مجتمعية مبعثرة تحكمها سلطات أمر واقع متعارضة متناقضة، والأمثلة كثيرة في هذا المجال، إلا أن الواقع السوري الراهن يعد المثال الأكثر وضوحًا من بين الأمثلة جميعها. هذا في حين إن الدول الكبرى التي قسمت المنطقة قبل نحو قرن من الزمن، باتت اليوم أكثر قوة وهيمنة وقدرة على التدخل والتنسيق مع القوى الإقليمية التي تتطلع هي الأخرى إلى الحصول على دور معترف به في منطقة مغلوب على أمرها بمجتمعاتها ودولها.

واستنادًا إلى ما تقدم، ربما سيكون من الأفضل أن نميز في تناولنا مفهوم الدولة الوطنية بين مفهومين يخلط بينهما الباحثون في هذا الميدان، هما: الدولة الوطنية و(الدولة المرحلية). وذلك بناء على التوجه العام لهذه الدولة أو تلك، والسياسات المعتمدة للتعامل مع الواقع المجتمعي القائم أو الرامية إلى تشكيل واقع منشود تؤكد المعطيات والقرائن كلها استحالة تحقيقه؛ هذا إذا تجاوزنا العواطف والأحكام الرغبوية. أما بواعث إخفاق المشروعات الوحدوية بأسمائها المختلفة، فهي أكثر من كثير، يستطيع المرء أن يدرسها في مختلف أنحاء العالمين العربي والإسلامي.

الدولة الوطنية هي الدولة التي تتمحور حول الوطن، حول الأرض التي سكنت فيها جملة المكونات المجتمعية التي تشكل قوام هذا الشعب أو ذاك عبر مختلف العصور، وارتبطت معها بروابط مادية ومعنوية. والوطن بهذا يضمن لهذه المكونات مقومات العيش إلى جانب دوره في تكوين ملامح الشخصية الجمعية العامة التي يمكن أن تتشارك فيها مختلف المكونات المجتمعية مع المحافظة على خصوصياتها الجمعية الفرعية. وبتفاعل الجانبين المادي والمعنوي، تتعزز الوحدة المجتمعية العامة بفضل وجود إرادة سياسية قادرة، وإدارة حكيمة في استطاعتها التعامل الخلاّق مع التنوع، واحترام الآخر المختلف، والتركيز على تحسين قواعد وشروط العيش المشترك.

أما العوامل التي تثير الخلاف عبر إثارة الحساسيات والنزعات القومية والدينية، وذلك تحت وطأة هيمنة الأيديولوجيات التي كانت مؤثرة في عدد من الأوساط الشعبية، وما زالت؛ فمن الضروري تجاوزها لصالح الوحدة الوطنية العامة. وهنا تتجلى أهمية تأكيد مراعاة التركيز على (الماصدق)، والتخفيف قدر الإمكان من إبراز (التضمن)، إذا جاز لنا استعارة هذه المفهومين من المنطق.

ولعله من المناسب أن أشير في هذا السياق إلى ما حصل بيني وبين الأخ علي صدر الدين البيانوني في عام 2004 أو 2005 -إذا أسعفتني الذاكرة- وكان في ذلك الحين المراقبَ العام للإخوان المسلمين في سورية، وكانت معرفتي به في بداياتها. فقد ضم الاجتماع ممثلين عن الإخوان وعن المعارضة السورية، إلى جانب أحزاب كردية. وكان التوجه إصدار بيان عام يعلن عن عقد الاجتماع بين الأطراف المعنية، وبلخص ما تم التوافق عليه آنذاك. وقُدّم البيان للتوقيع عليه، وكنت أول شخص يُعرض عليه البيان للتوقيع في الجلسة، وأظن أن ذلك نتيجة المصادفة لا أكثر. ما رأيته أن البيان موجه إلى أبناء الشعب العربي السوري، فأعدت البيان إلى البيانوني قائلًا: هذا البيان موجه إلى العرب في سورية، وهو لا يعنيني لأنه لا يخاطب السوريين كلهم. ولكنك إذا غيرت في الجملة التي تحدد هوية من يوجه إليهم البيان، وذكرت مثلًا: ((يا أبناء الشعب السوري المسلم))، سأوقع عليه لأنه حينئذ سيشمل الكرد والتركمان والشركس والجاجان، ولكن ستكون ثمة مشكلة بينكم وبين السريان والأرمن. أما إذا كتبت: ((يا أبناء الشعب السوري))، فستشمل الجميع، وذلك أفضل ومطلوب. وهنا لا بد من الاعتراف بأن الرجل غيّر العبارة مباشرة من دون أي مناقشة أو تردد. وفي مناسبة أخرى لاحقة ذكر لي أمام المشاركين جميعهم: في البداية لم أكن أفكر في الموضوع، ولكن بعد ملاحظتك، وجدت أن العبارة التي اقترحتها هي الأكثر مناسبة، وأصبحت المعتمدة عندي لدى كتابة البيانات الموجهة إلى الشعب السوري.

وأشير إلى موقف آخر هنا، حدث معي في أثناء مقابلة مع قناة (العربية) في بدايات الثورة السورية ضمن برنامج حوارات من الساحة السورية[12]، وهو يتصل بموضوع الهوية السورية. ما ذكرته في مقابلتي تلك التي كانت في أيلول/

(12)نشرت هذه المقابلة على موقع قناة العربية بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 2011.
https://www.alarabiya.net/articles/2011%2F09%2F21%2F167887

سبتمبر 2011 –(ما معناه)- أن سورية عانت كثيرًا من تطلع أبنائها إلى خارج الحدود. فالعربي يريد تحقيق الوحدة العربية، والإسلامي يريد الوحدة الاسلامية، والكردي يريد الوحدة الكردية، وهكذا هو الأمر بالنسبة إلى السرياني... أرى أن الوقت قد حان لتصحيح الموقف بغية استثمار علاقات المكونات المجتمعية السورية مع محيطها لصالح سورية، وليس التضحية بسورية لصالح مشروعات عابرة للحدود. أما بالنسبة إلى الغالبية، فالكل يعرف أن العرب يمثلون الأغلبية في سورية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى السنة، ولا خوف في ذلك مطلقًا، ولا أحد يشكك في ذلك أبدًا، ولكن المهم أن نستخدم التعبيرات التي تجمع السوريين، وتوحدهم، مع الاحتفاظ بأفضل العلاقات مع محيط سورية؛ العربي والكردي والإسلامي والمسيحي والتركي.

ثمة موقف آخر يتكامل مع الموقفين المشار إليهما أعلاه كان مع مجموعة من الشباب السوريين الكرد في أربيل[13]، وذلك خلال لقاء مفتوح معهم في شهر آب/ أغسطس 2013 ضم أكثر من 200 شابًا وشابة؛ وقد شاركني في الندوة الأخ عبد الأحد اسطيفو، ناقشت معهم أمورًا كثيرة، وأجبت عن أسئلتهم بكل شفافية. وفي ما يخص موضوع الهوية ذكرت لهم ما يأتي: علينا أن نبحث عن المصطلحات غير المستفِزة، خصوصًا في المرحلة التي نعيش فيها، وهي مرحلة تتسم بطغيان الهواجس والحساسيات، ونحرص على استخدام تلك المصطلحات والأفكار التي تجمع، وتوحّد، وتفتح الآفاق أمام العمل المشترك، وتسهم في تحسين قواعد العيش المشترك. ما رأيكم لو أصرّ السوريون العرب على استخدام تعبير شمال الوطن العربي للإشارة إلى سورية، وذلك بوصف أن دمشق كانت عاصمة الدولة الأموية كما تعلمون جميعًا؟ ألن تعدّوا الموضوع مستفزًا بالنسبة إليكم؟ فكان جوابهم بصوت واحد: بلى، سنرى ذلك. فأردفت قائلًا: ولكن مصطلح غرب كردستان ((روج آفايي كردستان))[14]، وإصراركم على استخدامه في الأدبيات السياسية، يعد هو الآخر استفزازًا للسوريين العرب وغيرهم من السوريين، أليس كذلك؟، ومرة أخرى وافقوا على كلامي بالإجماع تقريبًا.

فتابعت قائلًا: علينا أن نبحث إذا عن المصطلحات والمفهومات والأفكار الجامعة، لذلك علينا أن نبحث عن مصطلح ينطبق على الجميع، ونبتعد قدر الإمكان عن التفصيلات التي تتضمن تأسيسًا نظريًا لممارسات تمييزية عنصرية. وما نراه بخصوص هذا الموضوع أن تعبيرات أو مصطلحات مثل سورية، وسوري، والشعب السوري تعد من أكثر التعبيرات قربًا إلى عقل وقلب كل سوري وسورية، هذا مع اعتزازهم بانتماءاتهم المجتمعية الفرعية ضمن إطار الانتماء الوطني العام.

فالمهم إظهار العوامل التي تجمع وتوحّد، وإهمال تلك التي تقسم وتولد الردود السلبية المتبادلة. ولعل التعبير الذي استخدمه عبدالوهاب المسيري بخصوص (الوحدة الفضفاضة) يتناسب إلى حد كبير مع الواقع الذي نعيش فيه راهنًا[15].

أما (الدولة المرحلية) التي وجد فيها أنصار الاتجاه القومي أو الديني مرحلة أولى على طرق الانتقال إلى دولة وحدة الأمة سواء في المستوى القومي أم الديني، فهي التي أثبتت فشلها وإخفاقها، ولا سيما في أحوال الصراع المزمن العبثي بين الأنظمة العسكرية القومية الناصرية والبعثية، والاتجاهات الإسلامية في المعارضة على مدى حوالى قرن كامل.

ولم يعد سرًا في هذا المجال أن كل اتجاه من هذه الاتجاهين قد استفاد من وجود الآخر على صعيد التعبئة، واستخدام الخطاب التخويني أو التكفيري، مع أهمية الإشارة إلى وجود الخلافات، وعدم التجانس ضمن الاتجاهين المذكورين، وهناك التناقضات والصراعات الصفرية بين تيارات كل اتجاه، والأمثلة كثيرة إذا عدنا إلى تاريخ الصراعات الداخلية التي عانتها التجارب القومية، والتباينات والنزاعات البينية ضمن الجماعات الإسلامية في مختلف الدول الإسلامية والعربية.

وبالعودة إلى المضمون المتبدّل لمفهوم الهوية بفعل

(13) حول هذه النداوة راجع موقع المنظمة الآثورية الديمقراطية، (آب/اغسطس 2013).

ندوة حوارية لعبد الاحد اسطيفو وعبد الباسط سيدا في أربيل – المنظمة الآثورية الديمقراطية (ado-world.com)

(14) وهو المصطلح الذي كان يستخدمه حزب الاتحاد الديمقراطي (الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني)، ثم عاد واستخدم مصطلح (روج آفا) الذي يعني غرب فقط.

(15) عبد الوهاب المسيري، تحرير سوزان حرفي، الهوية والحركية الإسلامية، (دمشق: دار الفكر، 2012)، ص 121.

المتغيرات والمستجدات في الميدان المجتمعي، وعلى صعيد العلاقة مع الدولة والموقف منها في ضوء تأثير المعادلات الإقليمية والدولية في ذلك كله؛ ربما يكون من المناسب بالنسبة إلى الهوية الوطنية السورية التركيز على المفهوم الجامع القادر على التعبير عن المكونات المجتمعية السورية كلها، وطمأنتها، وإحساسها بأهميتها ودورها في بناء سورية المستقبل.

والجدير بالذكر هنا أن ما تعرضت له سورية من خضات وانقسامات لم تبدأ مع الثورة، ولم تكن نتيجة لها، إنما حصيلة تراكمات بدأت منذ انقلاب البعث عام 1963 -على أقل تقدير- واستمرت على مدار الحكم الأسدي الطويل الممتد منذ أكثر من نصف قرن (-1970؟)، وهو الحكم الذي أوصل السوريين، ولا سيما الشباب منهم، إلى طريق مسدود. ونتيجة ذلك، وبعد التيقن من عقم مشروعات الإصلاح، ووعود مكافحة الفساد التي أعلن عنها مرارًا وتكرارًا الأسد الأب، ومن بعده الابن الوارث، انطلقت الحركة الاحتجاجية في أواسط آذار/ مارس عام 2011؛ وهي الحركة التي طالبت في بداية الأمر بالإصلاحات الحقيقية، ثم تطورت نتيجة قمع السلطة إلى ثورة عارمة واجهتها سلطة آل الأسد بأنواع الأسلحة الموجودة لديها جميعها، ولم تكتف بذلك فحسب بل استعانت بالقوى الخارجية من دول وميليشيات لتمكّنها البقاءَ في السلطة بأي ثمن. وتمثلت الحصيلة في الواقع الذي تعيشه سورية راهنًا الذي يتجسد في جملة سلطات أمر واقع تهيمن على مناطق نفوذ متعددة بالتعاون مع قوى إقليمية ودولية؛ وهذه الحالة مرشحة لمزيد من التفسخ والتعفن والانقسام أيضًا، ما لم يكن ثمة مشروع وطني سوري جاد يأخذ في حسبانه الهوية السورية الجامعة، ويصحح العلاقة بين سورية ومحيطها الإقليمي بناء على عدّ استقرار سورية الوطن مقدمة من مقدمات استقرار المنطقة. وهنا تتبلور مسألة أهمية الاستثمار في علاقات سورية مع محيطها العربي والكردي والتركي والإسلامي والمسيحي، وذلك لمصلحة شعبها أولًا، ولمصلحة تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة ثانيًا.

ويمكن في هذا المجال الاستفادة من الجوانب المرنة في مفهوم الهوية، وذلك لتجاوز الحاضر المضطرب عبر الاستفادة من الماضي، والتطلع نحو المستقبل المنشود.

ثالثًا: الهوية الوطنية والآثاروالتراث الثقافي العام

يؤكد الماضي البعيد والقريب لسورية إمكان التعايش بين مختلف المكونات المجتمعية السورية التي استطاعت على الرغم من اختلاف اللغات والأديان، وهيمنة هذه المجموعة أو تلك في مرحلة دون غيرها؛ التفاهم والعمل المشترك في مواجهة القوى البعيدة والإقليمية التي تصارعت على سورية، أو عدتها منطقة عبور استراتيجية، ومصدر المواد الأولية الضرورية.

وقد استطاع السوريون منذ فجر التاريخ التفاعل مع المجتمعات المحيطة بصورة سلمية، وغالبًا ما كان ذلك عبر التجارة والنشاط الزراعي والعلاقات الدبلوماسية والثقافية، خصوصًا في ميدان الكتابة الأبجدية. في حين إن المجتمعات المجاورة كانت تحاول من خلال المشروعات التوسعية لدولها الهيمنة على سورية، وإخضاعها لسلطتها، وعدها جزءًا من ممتلكاتها الإمبراطورية.

هذا ما فعلته الإمبراطورية الأكدية، ومن ثم الدول التي ورثتها في بلاد ما بين النهرين، وما فعلته الدولتان المصرية[16] والحثية[17]، وما فعلته أيضًا الإمبراطورية الفارسية ما بين 550 ق. م و332 ق.م، وإمبراطورية الإسكندر المكدوني وخلفائه (332 ق. م- 64 ق. م)، ومن ثم الرومانية (64 ق.م- 637م)، وصولًا إلى الدولة العربية الاسلامية الراشدية (637-661م)، ومن ثم الأموية (661-750م)، والعباسية (750-1261م)، ومعها الأخشيدية (935-968 م)، والحمدانية (930 - 1003م)، والأيوبية (1174 - 1250م)، والمملوكية (1261 - 1516م)، وانتهاء بالإمبراطورية العثمانية (1516 - 1918م)، والانتداب الفرنسي قصير العمر (1920 - 1946م).

وقد تركت هذه الدول كلها بصماتها في الواقع الحضاري

(16) لمزيد حول الدور المصري في سورية القديمة راجع:

Amélle Kuhrt, The Ancient Near East, Volume I, (London and New York: Routledge, 1998), p 317-331.

(17)لمزيد حول الدور الحثي في سورية القديمة راجع:

Ibid, p 250-265.

والثقافي والمعيشي لسورية، وما زالت المواقع الأثرية واللقى الأثرية التي عثِر عليها حتى الآن تشهد بما حدث على الأرض السورية من صراع وتفاعل وتمازج بين حضارات الدول المختلفة التي مرت جيوشها من سورية، أو استقرت على أراضيها، وهي بصمات تشكل جزءًا لا يتجزأ من التاريخ السوري الذي لا بد من المحافظة عليه، لتذكير الأجيال بأهمية سورية، ودورها في مختلف العصور، ولعلم الآثار والدراسات التاريخية المبنية عليه دور كبير في هذا المضمار.

كان التوجه الرسمي في مرحلة الإمبراطوريات أو النزوع الإمبراطوري، إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير، سواء من جانب القصر أم المعبد، هو الحرص على امتلاك الشرعية عبر القوتين العسكرية والدينية، وكان ذلك يتجلى في الميدان الآثاري عبر الاستيلاء على النصب التذكارية، أو تحوير الكتابات المنقوشة عليها، لتُستخدم في عملية تمجيد الحاكم الجديد، أو تألهه (مسلة نرام سين 2254 ق. م- 2218 ق. م) أو (مسلة النصر)[18]، وكذلك عبر إجراء عمليات تحوير في النصوص الأسطورية والملحمية القديمة، بقصد إعطاء الأولوية للإله المحلي الذي يستند إليه حكام السلالة الجديدة في عملية إسباغ المشروعية على حكمهم. ويُشار هنا إلى قصة الخلقية البابلية (إينوما إيليش) التي كانت محاولة لإضفاء الشرعية على الحكم البابلي القديم (1894-1595ق. م) الذي جاء بعد انهيار الإمبراطورية الأكدية (حوالى 2350 - 2193 ق.م)[19].

وكان استخدام القطع الأثرية الخاصة بالحضارات الأخرى أداة من أدوات التفاخر والتباهي، وذلك مثلما كان عليه الحال في التعامل الروماني البيزنطي مع التراث المصري، وكذلك التعامل الفرنسي والبريطاني مع المسلات المصرية لاحقًا.

وفي ظل حكم الدول التي اعتمدت الدين هوية لها استخدمت الأيديولوجية الدينية وسيلة من وسائل تجييش الناس، وتعبئتهم للقتال، وذلك وفق توجهات الحاكم الذي كان يحرص على تسويق زعم مفاده: إن ما يقوم به يأتي ضمن نطاق الواجب المقدس الذي يمليه عليه إيمانه الديني بل ربما بالغ بعضهم في ذلك، وادعى بأنه ينفذ في واقع الحال مشيئة الله في ما يقوم به. وكان الاستحواذ على دور العبادة الخاصة بالخصوم، أو تلك التي تنتمي إلى مرحلة دينية مغايرة أقدم، من السلوكات المعتمدة من جانب المنتصرين، ومن بين الأمثلة التي تذكر عادة بخصوص هذا الموضوع نشير هنا إلى البانثيون في روما، والجامع الأموي في دمشق، وأيا صوفيا في إسطنبول. فغالبًا ما كانت الأماكن المقدسة الخاصة بالأديان الأخرى المخالفة للديانة الرسمية، أو الكنوز المخزونة فيها، موضوعًا للتحوير، وتغيير الهوية والوظيفة، ومادة للنهب والسيطرة، واستخدام موجوداتها وثرواتها في بناء صروح دينية بديلة تستخدم لتمجيد الحاكم الجديد، وتؤكد شرعيته المستمدة وفق الأيديولوجية الرسمية المهيمنة من إرادة الله.

ولكن في مرحلة تكوّن الدول القومية في أوروبا، والدول الحديثة في منطقتنا خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، أصبح الاهتمام بالجانب الآثاري من مهمات الدولة والمؤسسات البحثية الرسمية، وذلك ضمن إطار مساعيها لكتابة التاريخ، أو إعادة صياغته ليأتي منسجمًا مع التوجهات الجديدة التي ترى ضرورة دعم التنقيبات الأثرية، وإجراء الدراسات التاريخية التي تؤكد أهمية هذه القومية أو تلك، وهذه المنطقة أو تلك من المناطق التي تشملها الدول المعنية، وذلك من ناحية بيان أهمية موقعها، أو من ناحية إلقاء الضوء على دورها بوصفها محطة تواصل بين حضارات المنطقة والمناطق الأخرى المتاخمة[20] أو حتى البعيدة.

ولعله من المناسب في هذا السياق أن نميز بين الاهتمام البحثي المبني على الأسس العلمية في مجريات التنقيب في مختلف المواقع الأثرية؛ وعمليات القرصنة التي كان ينجزها متاجرون بالآثار كانوا يستخرجون اللقى الأثرية عبر شبكات سرية، وينقلونها، ومن ثم يبيعونها في أماكن بعيدة للمهتمين بالآثار لغايات تجارية، أو شخصية كانت تمتزج مع المشاعر

(18) للمزيد حول هذه المسلة ودلالاتها ورحلتها من سوسة إلى لوفر راجع:

طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج1، الوجيز في تأريخ حضارة وادي الرافدين، ط1، (لندن: دار الوراق للنشر المحدودة، 2009) ص 403-404.

(19) للمزيد حول هذه الملحمة راجع: عبد الباسط سيدا، الوعي الأسطوري الرافدي: تجلياته الفلسفية، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص237-243.

(20) ويشار هنا على سبيل المثال إلى الأهمية التي تولها دول مجلس التعاون الخليجي للتنقيبات الأثرية، والدراسات التاريخية التي تؤكد أهمية موقع دول الخليج على صعيد الربط الحضاري بين العراق وبلاد الشام مع إيران والهند وحتى الصين في الشرق، ومن جهة الغرب مع أوروبا سواء الشرقية منها أم الغربية عبر اليونان وآسيا الصغرى وسواحل سورية الطبيعية.

والمعتقدات الدينية غالبًا. وقد جعلت تلك العمليات اللامشروعة إمكان وضع اللقى المعنية في سياقها التاريخي الأصلي مهمة متعذرة[21].

وإذا انتقلنا إلى الواقع الأثري لسورية بوصفه الجزء الرئيس من محور هذه الورقة، فسنلاحظ أن الاهتمام بالجانب الآثاري في المنطقة كان بالدرجة الأولى من المنقبين والباحثين الأجانب، ممن اهتموا بالمنطقة لأسباب عدة، منها: الرغبة في التوصل إلى أجوبة، أو إلى ما يُظن أنها أجوبة عن التساؤلات والاستفسارات التي أثارتها الروايات اليهودية والمسيحية حول تاريخ المنطقة، وتداخلها، أو ارتباطها مع عدد من الأماكن، لا سيما تلك التي تتحدث عن بدايات ظهور المسيحية، وتمايزها من اليهودية، على الرغم من أنها (المسيحية) كانت تعد نفسها امتدادًا لها[22].

أما العامل الآخر الذي ربما كان وراء الاهتمامات بجهد التنقيب عن الآثار وتوثيقها ودراستها، فربما كان يتمثل في مهمات استطلاعية استعمارية، وذلك من خلال معرفة تاريخ المنطقة، وتطور الأحداث فيها، وواقعها الراهن، والقوى الاجتماعية والسياسية المؤثرة فيها[23].

ولكن هذا كله لا يعني عدم وجود باحثين توجهوا إلى أعمال التنقيب في مناطق بعيدة عن سكناهم، لها ثقافاتها المتمايزة عن تلك التي تخصهم، وعملوا في ظروف صعبة للغاية، وكان هدفهم الوصول إلى أجوبة أو تصورات أولية -على الأقل- تفسر الأسئلة التي كانت تؤرقهم، وتلقي مزيدًا من الضوء عليها. وقد أسهم الجهد الرائد في ميدان التنقيب عن الآثار وتوثيقها وتفسيرها في تمكين المؤرخين من إعادة النظر في كثير من السرديات التي لم تكن تستند إلى المعطيات الواقعية المستجدة المستنبطة مما عثِر عليه، وأُكِّدت هويته ودوره في حياة المجتمعات القديمة[24].

وهنا لا بد من تسجيل ملاحظة بخصوص جهد الباحثين الأجانب في ميدان الحفريات والتنقيبات الأثرية، فهؤلاء على الرغم من اعتمادهم على مناهج علمية وآليات بحثية تمثّل حصيلة تراكمات معرفية منهجية في ميدان عملهم؛ وعلى الرغم من استخدامهم وسائل وتقنيات دقيقة تتعامل بحذر مع المادة الآثارية في أثناء الحفريات والتنقيبات والمحافظة على الآثار بعد استخراجها، والحرص على التوثيق الخاص بمكان المواد المكتشفة وزمانها وطبيعتها وحالتها، إلى جانب لجوئها إلى الاختبارات والتقنيات المخبرية (كربون 14 على سبيل المثال)، واستخدام المناهج المعروفة في سبيل تحديد العمر الزمني التقديري للمواد المكتشفة؛ فإن هذا الجهد كان يتعرض أحيانًا[25] لجملة من الأخطاء، وما يزال، وذلك نتيجة التسرع في استخلاص التفسيرات وإعلان النتائج النهائية.

لذلك ثمة حاجة ماسة إلى إعداد كوادر وطنية محلية في مجال التنقيب عن الآثار، وتصنيفها، وتوثيقها، ورعايتها، إلى جانب اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية المطلوبة للمحافظة عليها في ظروف الكوارث الطبيعية والقلاقل الداخلية. ويمكن في هذا المضمار الاستعانة بأحدث التقنيات في ميدان المراقبة الجوية، ومتابعة الظروف البحرية، وفيضانات الأنهار، لأن قسمًا كبيرًا من الآثار الثابتة قد تكون عرضة لغمر المياه[26].

ولكن الخشية في هذا المجال تكمن في احتمال تأثر الباحثين الوطنيين في ميدان الآثار -بوعي أو من دون وعي- بتأثيرات المنظومة المفهومية القمومية التي رسختها سلطة البعث على مدى عقود، وبتأثيرات التوجه الإسلاموي المتشدد الذي هيمن في المنطقة مؤخرًا نتيجة ظروف الاستقطاب بين المشروعات الإقليمية العابرة للحدود الوطنية، وهذا فحواه توقع تنامي الخشية من أن يعمد قسم من هؤلاء إلى استبعاد المواقع الأثرية التي لا يمكن استيعابها ضمن إطار التوجه القومي السائد، أو الرغبة

(21) حول الأخطاء التي كانت تحدث في تنقيبات غير المتخصصين راجع: طه باقر، المرجع نفسه، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج1، ص134-135.

(22) لمزيد حول هذا الموضوع راجع: طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج1، ص 130-131.

(23) حول التنافس البريطاني الفرنسي بشأن اقتناء كنوز حضارات بلاد ما بين النهرين راجع: طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج1، ص 135-136.

(24) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج1، ص 135-137.

(25) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج1، 153-161.

(26) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: مطروح أم الخير، بن النوي بايه، "دور المركز الوطني للبحث في علم الآثار والجامعة في حركية البحث العلمي في مجال التراث الأثري والتاريخي والمحافظة على الهوية الوطنية"، ع: 16، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية-الملتقى الدولي: الدراسات التاريخية والمعالم الأثرية القديمة، (الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 31 مارس/آذار 2018)، ص 147-151.

في استبعاد التأثيرات غير الإسلامية، ويشار هنا على سبيل المثال إلى المواقع والتأثيرات الخاصة بالحوريين والميتانيين في منطقة الجزيرة العليا (أوركيش وواشوكاني)[27]، واستبعاد المواقع والتأثيرات الخاصة بالمسيحيين والأديان القائمة على فكرة الإيمان بالآلهة المتعددة بانتماءاتها ومسمياتها المختلفة (هجمات داعش على تدمر مثالًا)، وبعد إهمال القرائن والتأثيرات الخاصة بالديانة الإيزيدية في هذا الميدان نموذجًا جديرًا بالتمعن والدراسة.

ولتلافي هذه المخاطر، يبقى التعاون بين الباحثين الأجانب والوطنيين السبيل الأكثر واقعية للتوصل إلى رؤية أقرب إلى الموضوعية من جهة استخدام أحدث التقنيات والنتائج البحثية في ميدان التنقيب، وتقديم النتائج بمعزل عن الدوافع الأيديولوجية والأهداف الاستعمارية. ومن فوائد مثل هذا التعاون الاستفادة من المناهج والأساليب الحديثة في ميدان التنقيبات، وتصنيف اللقى الأثرية، وتوثيقها، والمحافظة عليها؛ والاستفادة في الوقت ذاته من الخبرات المحلية في ميدان فهم المجتمعات القديمة من خلال اللغة، والطبيعة الوظيفية للأدوات المستخدمة، وفهم أنساق التفكير والسلوك من الداخل أيضًا، إذا صح التعبير[28].

إن تجاهل واقع التنوع الآثاري الذي تتميز به سورية، أو تغييبه، كان سببًا من أسباب الوقوع في الأخطاء، وما زال. فالتنوع الآثاري -إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير- يمثل انعكاسًا لواقع المراحل التاريخية التي شهدتها البلاد والقوى التي هيمنت عليها في المراحل المختلفة. ويُشار هنا بصورة خاصة إلى القوى التي كانت تهيمن في بلاد ما بين النهرين، وهي القوى التي كانت ترى في سورية مصدرًا للمواد الخام، ولا سيما الأخشاب والأحجار التي كانت تفتقر إليها بلاد ما بين النهرين، وكانت تعد سورية ممرًا استراتيجيًا للوصول إلى سواحل المتوسط، والامتداد نحو مصر.

رابعًا: خلاصة القول

على الرغم من كل ما حصل منذ اندلاع الثورة السورية في آذار/مارس 2011 وحتى الآن، يلاحظ راهنًا عدم وجود جهة سورية واحدة تدعو إلى الانفصال بصورة علنية -على أقل تقدير- إنما تدعو الأطراف كلها إلى ضرورة المحافظة على الوحدة السورية، مع أن لكل طرف الأطراف السورية والإقليمية والدولية أيضًا تصوره الخاص المعلن أو المضمر للوحدة المنشودة، وللشكل الإداري الذي سيعتمد لتحديد العلاقة بين الأطراف والمركز، إذا صح التعبير.

ولكن بعيدًا عن هذه المواقف السياسية التي تتقاطع بهذا الشكل أو ذاك مع الحسابات والأهداف الإقليمية والدولية، نلاحظ أن الشعور السوري بالهوية المشتركة لدى السوريين غالبهم -إن لم نقل لدى جميعهم- يقوم على عوامل تتمثل في التاريخ والعيش المشتركين، إلى جانب الموروث الشعبي المتشابه، والعادات والتقاليد المتشابهة إلى حد التماهي، والتراث الشعبي المتداخل، إضافة إلى اللهجات اللغوية المتقاربة، وأساليب التفكير المتماثلة، والقدرة على التواصل، وبناء أفضل العلاقات الاجتماعية، والزواج المختلط أيضًا، بغض النظر عن الانتماءات المجتمعية الفرعية.

وعلى الرغم من كل المحاولات لإثارة النزاعات العنصرية القومية والدينية والمذهبية، وحتى المناطقية والجهوية، فإن ذلك كله لم يؤثر إلى حد القطيعة في الوسط الشعبي العام إلا قليلًا. ويمكن اليوم تجاوز الآثار السلبية الناجمة عن ذلك كله، إذا ما توافرت الإدارة الحكيمة الرشيدة التي تستطيع التعامل مع السوريين جميعهم بمنطق الحاضن الضامن الذي يطمئن الجميع من خلال مراعاة خصوصياتهم،

(27) للمزيد حول الوجود الحوري الميتاني في شمال سورية راجع:

Amélle Kuhrt, Ibid, p. 283-300.

(28) للمزيد حول تاريخ سورية القديم راجع:

Niels Peter Lemche," The History of Ancient Syria and Palestine: An Overview" in Jak M. Sasson, (Editor in chief), Civilizations of the Ancient Near East, Volumes I & II, USA: Hendrickson publishers 2000), p. 1195-1218.

Lucio Milano, "Ebla: A Third-Millennium City-State in Ancient Syria", Ibid, p.1219-1230.

Robert M. Whiting, "Amorite Tribes and Nations of Second-Millennium Western Asia" Ibid, p. 1231-1242.

Gernot Wilhelm, "The Kingdom of Mitanni in Second-Millennium Upper Mesopotamia" Ibid. p.1,243-1,254.

Wilfred H. van Soldt, "Ugarit: A Second-Millennium Kingdom on the Mediterranean Coast", Ibid, p. 1255-1266.

Paul Eugene Dion, "Aramaean Tribes and Nations of First-Millennium Western Asia", Ibid, p. 1281-1294.

J. David Hawkins, "Karkamish and Karatepe: Neo-Hitte City-States in North Syria", Ibid, p.1295-1307.

Edward Lipinski, "The Phoenicians", Ibid, p. 1321-1333.

واحترام حقوقهم، والحرص على إزالة الهواجس، وتكريس اجراءات تعزيز الثقة، ووضع آلية واضحة سليمة لحل الخلافات التي قد تحدث.

وإذا تجاوز السوريون هذه المرحلة بأقل الخسائر الممكنة كما هو مأمول ومطلوب، ثمة فرصة ليتمكن الناس مستقبلًا من التمسك بالهوية الوطنية الجامعة التي ستسهم في تحقيق الأمن والاستقرار؛ وذلك بعد الاستفادة من التجارب الفاشلة، والأضرار الأليمة التي كانت بفعل التمسك بالعصبيات ما قبل الوطنية، وبعد تجاوز الآثار النفسية والمادية للكوارث التي كانت في مختلف المستويات. وإذا ما تحقق ذلك، يمكن حينئذٍ تطوير مفهوم الهوية الوطنية عبر التركيز على العلاقة الجدلية بينها وبين الوطن السوري، مع الأخذ بالحسبان علاقات سورية بمحيطها المتعدد المتنوع قوميًا ودينيًا ومذهبيًا على أساس مراعاة مصلحة شعوب المنطقة بأسرها.

ومن الضروري في هذا المضمار أن يُعاد النظر في المناهج الدراسية والسياسات الإعلامية إلى جانب التفكير في بناء الأحزاب الوطنية التي تركز على التوجهات الوطنية السورية من دون الأيديولوجيات العابرة للحدود.

وتبقى المعطيات الآثارية، والوقائع التاريخية الخاصة بمختلف مراحل التاريخ السوري، الأرضية الدائمة لاستعياب طبيعة الهوية الوطنية السورية، وإمكان الاستمرار والتقدم ضمن إطار التنوع والتعدد الذي يصبح نعمة بفضل العقلية الاستيعابية بعيدة النظر، وليس نقمة كما يظن اليوم أصحاب المشروعات الشعبوية الضحلة على صعيد الفهم والتطلع، وهي المشروعات التي تسبّبت على مدى أكثر من قرن في كثير من النزاعات والصراعات والحروب.

المصادر والمراجع

بالعربية

1. باقر. طه، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج1، ط1، (لندن: دار الوراق للنشر المحدودة، 2009).
2. حوراني. ألبرت تاريخ الشعوب العربية، كمال خولي (مترجمًا)، أنطوان ب. نوفل (مراجعًا)، ط2، (بيروت: نوفل، 2002).
3. سيدا. عبد الباسط، الوعي الأسطوري الرافدي: تجلياته الفلسفية، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2022).
4. المسيري. عبد الوهاب، تحرير سوزان حرفي، الهوية والحركية الإسلامية، (دمشق: دار الفكر، 2012).

بلغة أجنبية

1. Kuhrt. Amélle, The Ancient Near East, Volume I, (London and New York: Routledge, 1998).
2. Petersson. Bodil & Skoglund, Peter (red), Arkeologi och Identitet. Institutionen för antikens (Lund: historia, Lunds universitet, 2008).
3. Sasson. Jak, M. (Editor in chief), Civilizations of the Ancient Near East, Volumes I & II, (USA: Hendrickson publishers, 2000).